خاتمة الدراسة
الرؤية المستقبلية للتنمية في مصر:

محتويات الفصل:

أولاً: نتائج الدراسة

١- مسار التنمية في العقود الاربعة الماضية

العلاقة الجدلية بين معطيات العولمة ونظريات التنمية الحالية

٢- مدي استجابة هذه النظريات لمعطيات المستقبلية لنظام العولمة

٣- رؤيـــة مســـتقبلية للمجـــتمع المصري لمواجهة العولمة من أجل تحقيق تنمية شاملة.

ثانياً: استشراف مستقبل سياسات التنمية في مصر.

أولاً : نتائج الدراسة:

إن الاهـتمام بدراسة هذا الموضوع لم ينبثق فقط من الأوضاع العالمية التي تكاد تظهر وطـأة المشكلات التي تعاني منها تلك الدول المتخلفة في ذات الوقت الذي يستمر فيه الاستغلال وتسـتمر السـيطرة مع اختلاف صورها، وإنما ينبثق فضلا عن ذلك من اهتمام أصيل بظروف المجـتمعات النامـية والتـي يعاني معظمها من مظاهر التخلف ومن هنا جاءت الدراسة الحالية لتلقي الضوء علي السياسات التنموية التي يجب اتباعها لتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات وكيفـية تحقـيق تلك السياسات مع وضع إطار تصوري لمستقبل هذه السياسات التنموية وخاصة مـع المتغيرات العالمية الجديدة التي فرضت نفسها علي الساحة العالمية ونقصد بها العولمة وما تتضـمنه مـن تأثـيرات علي كافة السياسات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ولهذا أفرزت الدراسة وتوصلت إلي النتائج التالية:-

١] مسار التنمية في العقود الأربعة الماضية:-

١-إن مقولـة التنمـية أصـبحت ولا تزال تشغل اهتمام الباحثين والمفكرين والمسئولين القائميـن علـي أمـر التنمـية أو تنمـية المجـتمعات وان كانت قد ارتبطت في بداياتها بالنمو الاقتصـادي إلا أنهـا لـم تلبـث أن أدت بعـد ذلك إلي تقديم صياغات محددة لما أطلق عليها استراتيجية تنمية بديلة تهدف إلي إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمي من أبناء المجتمع في كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٢- إن تحلـيل تجـربة التنمية في مصر يبرز الدور الذي لعبته الدولة في عملية التنمية والتأثـير السياسي لفكرها كما يبرز لنا النتائج التي ترتبت عليها ويكشف لنا عن تأثير التحولات الاجتماعـية التـي حدثـت فـي عقـود التنمية الأربعة وان كان لها تأثير بالغ في تحديد البنية الاجتماعـية والاقتصـادية للمجـتمع المصري، ويوضح لنا الدور الذي لعبه التخطيط والخطط التـنموية التـي وضعتها الدولة بهدف رفع مستوي المعيشة لسكان المجتمع، وان تجربة التنمية بدأت بخطوات متقدمة في الخمسينات من خلال رؤية شاملة تحقق التنمية.

٣-إن العولمـة أصبحت موجودة بالفعل بل مفروضة علي الدول النامية ومنها مصر في عـالم يـتجه إلـي العولمـة بكـل متطلباتها وصورها وأشكالها وفي مقدمتها النواحي الاقتصادية كبروز الاتجاه نحو الاتفاقيات التجارية الدولية كاتفاقية الجات والتي تطورت إلي أن أصبحت منظمة التجارة العالمية بهدف إحكام السيطرة علي العالم.

٤-ضـــرورة مواجهة الآثار السلبية أو الإيجابية للعولمة من خلال وضع خطة وبرنامج عمـــل لتغير المناخ الاقتصادي بكل ظروفه ومتطلباته لتفادي الآثار السلبية ولتحقيق أفضل السبل للوصول للعناصر الإيجابية بشرط الملائمة مع احتياجات المجتمع.

٥-أهمـــية وجـــود استراتيجية التنمية البديلة في أنها تخضع العوامل الاقتصادية للعوامل غير الاقتصادية أي أصبحت مشروعية النمو الاقتصادي مشروطة بخدمة هذا النمو لصالح أبناء المجـــتمع كافـــة بحيـــث أصـــبح العنصـــر البشري هو المحرك الرئيسي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادية ورفع معدلاته وتحقيق التنمية الاقتصادية بكافة صورها وأشكالها.

٦-ضـــرورة إحداث تنمية حقيقية للموارد البشرية باعتبار الفرد يمثل أحد عناصر الثروة الـــنادرة في منظومة التنمية والذي يحتاج إلي إعادة تأهيل وإعداد وفق خطة متكاملة تهدف إلي الاستفادة من طاقاته لتحقيق التنافس والتقدم.

٣- العلاقة الجدلية بين معطيات العولمة ونظريات التنمية العالمية:-

١-إن النـــتائج أثبتت أن أمريكا تمثل القوة الأولي في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيـــث تمـــتلك الـــتطور التكنولوجي والعلمي كذلك القوة العسكرية من خلال تحالفاتها السياسية والعسكرية وامتلاك المؤسسات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات لضمان السيطرة والنفوذ علي باقي دول العالم وبالأخص الدول النامية .

٢-إن التبعـــية أصـــبحت اقتصادية نتيجة التغيرات العالمية الجديدة بعدما كانت سياسية وعسكرية هدفها إدخال الدول النامية في تحالفات اقتصادية لضمان عدم نشاط اقتصادياتها وجعل أسواقها فقط للمنتجات العالمية والدول الكبري وهذا تحت نظام الانضمام إلي السوق العالمية.

٣- إن علـــي مصـــر ضرورة تحديث مؤسساتها التقليدية إلي مؤسسات عصرية وحديثة تتواكـــب مـــع التغـــيرات العالمية الجديدة وما يفرزه النظام العالمي الجديد من مستجدات تتطلب حدوث تغيرات حديثة في المؤسسات المصرية من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

٣- مدي استجابة هذه النظريات للمعطيات المستقبلية لنظام العولمة:

١- قصور أول خطة تنموية في مصر مركزية القرار وعدم توافر الخبرة في تحقيق التنمية

٢- قصور الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي في تحقيق التنمية في مصر.

٣- نجـــاح سياســـات الإصـــلاح الاقتصـــادي في تحويل مسار التنمية في مصر من أنماط استهلاكية إلي إنتاجية تحقق طفرة قوية في عمليتي التحديث والتنمية.

٤- ضـــرورة وجـــود مشـــروع حضاري شامل يحافظ علي الهوية الثقافية ويواجه سلبيات العولمـــة يصـــاغ علي أساسها سياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وفق خطط ترقي إلي المستوي الراهن الذي تمثله الثورة العلمية والتكنولوجية.

٥- أهمـــية إطـــلاق يـــد القطاع الخاص في عملية التنمية من أجل سد الفجوة بين الواردات والصـــادرات فـــي ميزاننا التجاري الذي قارب علي ٩ مليار جنيه عام ١٩٩٥ م وتقديم كافة التسهيلات من جانب الدولة من أجل التوسع والتنوع في المنظومة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٦- ضـــرورة تلافي سلبيات الخصخصة في المرحلة القادمة من خلال عدم انسحاب الدولة مـــن العملـــية الإنتاجـــية والاستثمارية وتقديم المزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين كالصحة والتعليم والإسكان.

٤- رؤية مستقبلية للمجتمع المصري لمواجهة العولمة من أجل تحقيق تنمية شاملة:-

١-تمكـــن المؤسسات التشريعية (مجلس الشعب والشورى) من وضع استراتيجية تواجه بها العولمة من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي أثرت بشكل بالغ علي النواحي الاقتصـــادية والإسهام في تشجيع الاستثمار من أجل تصويب تلك النواحي وتفاعلها مع متغيرات العالمية الجديدة وتحقق التنمية الشاملة.

٢-تمكـــن الســـلطة التنفـــيذية ومـــا يتـــبعها مـــن أجهزة معاونة من الاستفادة من نظام الخصخصـــة كمدخـــل لتطبـــيق سياســـات التنمية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواجهة آثار العولمة وتحدياتها.

٣-ضـــرورة إعـــادة الـــنظر فـــي برامج الخصخصة لتلافى السلبيات التي أثرت علي مقومـــات الدول الإنتاجية مع ضرورة العمل علي مراعاة البعد الاجتماعي والقضاء علي الفساد والانحـــراف في المؤسسات الاقتصادية القائمة وتنعكس بشكل سلبي علي الأوضاع العامة داخل المجتمع المصري.

٤-ضـــرورة إعـــادة الدور الحيوي لاستراتيجية وسياسات الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحقـــيق الـــتعاون والتكامل مع الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من خلال التمويل الممتد الذي يوجـــه إلـــي زيـــادة التنافس والتصدير من جانب ومعالجة البطالة وتنمية المشروعات الصغيرة واستهلاك البسطاء من جانب آخر.

٥-ضرورة وضع سياسات ملائمة لعولمة الصناعة المصرية دون وقوعها تحت سيطرة الشـركات مـتعددة الجنسيات من خلال تحقيق التوازن الدقيق بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني الذي يسمح بربطه بالعالم الخارجي دون إحداث خلل في قواعد الإنتاج الوطنية.

٦-أهمـية دور المؤسسات العالمية في وضع إطار مرجعي يمثل استراتيجية تراعي فيها النواحـي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال بناء وتحديث الهياكل التكنولوجية والعلمية وتطويـر نظامها بما يلائم ظروف المجتمع ويسهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات المناسبة لدعم القرار.

٧-ضرورة تغير الأحزاب السياسية في مصر من سياساتها وبرامجها من أجل استيعاب التغـيرات الجديـدة ومواكـبة عمليات التحديث التي تنادي بها مصر مع بدايات القرن الحادي والعشـرين كذلـك ضـرورة اسـتيعاب الكوادر الشابة الجديدة كي تسهم في عملية نشر الوعي التنموي لدي الجماهير بكافة فئاتها المختلفة.

ثانياً استشراف مستقبل سياسات التنمية في مصر:-

إن التغـير الاجتماعـي عملية مستمرة، فإذا كانت المجتمعات قد تطورت عبر تاريخها الماضـي والحاضـر، فإنها تستمر متغيرة في المستقبل. إن نظريات التغير الاجتماعي قد أكدت بصورة مختلفة علي مفهوم الزمن المستمر الذي لا ينقطع وليست لها نهاية محددة. ومن ثم فإن الحـياة الاجتماعـية تنبئ دائما عن متغيرات جديدة وتتقلب فيها الأحداث علي اختلاف أنواعها وتـتفجر فيها ثورات تكنولوجية واقتصادية وسياسية وتتفجر فيها أيضا صراعات مختلفة ولذلك فإن الحياة الاجتماعية تستمر دائمة التدفق والتغير.

وفـي ضـوء هذه الظروف تزايد الاهتمام بدراسة المستقبل، وجاء هذا الاهتمام كنتيجة لكثرة المشكلات الاجتماعية والاعتقاد بأن هذه المشكلات كانت نتيجة لقرارات خاطئة أخذت في الماضـي بعـدم الوعي بأن مستقبل الشعوب لا يجب ان يترك للصدفة بل إن الشعوب يمكن أن تخـتار مستقبلها ولعل هذا الذي دعا البعض إلي النظر للمستقبل باعتباره مشكلة اجتماعية فالعالم الذي يعيش فيه يعاني من العديد من المشكلات وفي هذه الحالة يصبح المستقبل مشكلة أو يصبح بمعنـي آخر قضية من القضايا التي يجب أن تشغل الناس بعامة والمتخصصين منهم في العلوم الاجتماعية بخاصة.[1]

١-أحمد زايد، المختار علام: التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص (٢٦١)

ومـــن ثم، فقد فرضت التغيرات المتلاحقة في عالمنا المعاصر معضلة حقيقية تتمثل في السؤال الآتي:-

هـــل يكتفـــي بمعايشة الحاضر بكل أبعاده وترك المستقبل لعفوية الزمن، أم علينا أن نضمن كل خبرة حاضرة رؤية لصورة المستقبل؟

وهكذا فإن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الرؤية وهي أن الحاضر هو نتاج مباشر للماضـــي وأن المستقبل هو استمرار طبيعي للحاضر والاستشراف بهذا المعني أساسي تنبؤ يعين أن المســـتقبل أمر محدد سلفا ويجب التنبؤ به والكشف عنه فقط، كما أنه ليس تخطيطا للمستقبل يهـــدف إلي إعادة صوغ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات وليس إســـقاطا يهدف إلي الكشف عن الامتداد الزمني لعلاقات واتجاهات محسوبة إنما هو حيز علمي لرسم صورة مختلفة للمستقبل كل واحدة منها بديل أو سيناريو تتدرج في إمكانية حدوثها لا وفقا للمتغيرات القائمة الآن فقط، ولكن وفقا للمتغيرات التي قد تتدخل في المستقبل أيضاً.[١]

وعلـــي الرغم من أن معرفة المستقبل عملية غير مؤكدة بطبيعتها وبالضرورة، ومع أن كـــل محاولـــة للتنـــبؤ بما سيحدث قطعاً قدر من الفشل والإخفاق، إلا أن علم اجتماع المستقبل أصبح في السنوات الأخيرة واحداً من أهم ميادين البحث في علم الاجتماع كله.[٢]

وفـــي هـــذا الإطار، فان الباحث يري أن تناول مستقبل سياسات التنمية في ظل العولمة سوف يعتمد علي تحليل عدة مسارات مؤثرة في مستقبل التنمية في مصر:-

١- المسار الأول:-

يتضـــح هذا المسار الحالي من خلال ما يسمي بالعولمة[٣] فهناك زيادة في التركز والتمركز علي الصعيد العالمي، فالدول الأكثر تصنيعا في العالم، تستأثر بالقسم الأعظم من الإنتاج والثروة علـــي الصعيد العالمي، وليس المقصود هنا الإنتاج الاقتصادي فحسب لكن أيضاً الإنتاج الثقافي ، والذي تسعي من خلاله نحو خلق ثقافة عالمية واحدة مصدرها الغرب وفي سبيل ذلك تسعي نحو خلق نماذج ثقافية غربية تتناقض مع النماذج الثقافية الوطنية لدول العالم الثالث ومنها مصر .

فإنـــه مـــع تصـــاعد عمليات العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، فإن الأشـــخاص ســـوف تسعي نحو الحفاظ علي الهوية الوطنية، فالثقافة الوطنية في ظل العولمة

١-المرجع السابق: ص (٢٧١)

٢-التغير الاجتماعي، اختيار وترجمة محمد الجوهري، علياء شكري، علي ليله، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثاني والخمسون، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٢ ص ص ١١- ١٢

٣- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر في ذلك: البحوث المقدمة لمؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، الفترة من (١٢- ١٦ أبريل)، مكتبة القاهرة الكبري، ١٩٩٨

ليست بالضرورة عاجزة مجردة من العناصر الدفاعية.. بل إن التحديات التي تستثيرها العولمة يمكن أن تحفز الثقافة الوطنية علي مواجهتها من خلال التسلح بوسائل جديدة.

٢-المسار الثاني:-

يتمثل في طرح الدولة لسياسة اقتصادية جديدة تقوم في جوهرها علي إتاحة الفرصة للقطاع الخاص بكل أشكاله نحو الاستثمار في العديد من المجالات والمناطق وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قامت الدولة بإصدار العديد من التشريعات التي تهدف إلي إضافة المزيد من التيسيرات للقطاع الخاص وإزالة كافة المعوقات أمام الاستثمار الخاص. كذلك تسعي الدولة لسياسة إصلاح اقتصادي تهدف في المقام الأول تلبية الجزء الأكبر من الاحتياجات الشعبية الأساسية من خلال إعادة هيكلة العديد من القطاعات الاقتصادية بما يحقق قدرات إنتاجية أفضل كل ذلك يتم في ضوء رفع قيمة العمل المنتج وما يرتبط بها من تحقيق قيم الانتماء والولاء والتكامل القومي لتحقيق التنمية الشاملة.

٣- المسار الثالث:

ويتمثل في صياغة متكاملة لاستراتيجية مصرية قومية من أجل إعادة تأهيل الدولة المصرية وتعبئة قدراتها المادية والمعنوية بما يؤدي إلي زيادة قدرة مصر علي الاستجابة لتحديات العولمة وهذا يتطلب في المرحلة القادمة المعني في الإصلاح الإداري والهيكلي لأجهزة الدولة وإشراك المواطنين في مجالس إشرافية للمؤسسات القومية واختيار قيادات جديدة لها من خارج المنظومة الحكومية من ذوي السمعة المرموقة ، ورفع مستوي الموظف العام المادي والمعنوي وإعادة هيكلة الحكومة نفسها بدمج بعض الوزارات وإلغاء أو إنشاء إدارات جديدة بها بحيث يتلاءم هيكل الحكومة مع المتغيرات المحلية والعالمية.

٤-المسار الرابع:-

ويتمثل في ضرورة صياغة خيارات مستقبلية تضع تصورات بديلة لحركة المجتمع المصري في كافة المجالات وعلي رأسها النواحي الاقتصادية من خلال استراتيجيات متكاملة وهذا ما اتضح في الفترة الحالية من طرح عدة خيارات مستقبلية الفترة القادمة في مصر تتماشى مع التطورات الخارجية والتغيرات العالمية كالرأسمالية الجديدة والاشتراكية الجديدة والطريق الثالث وغيرها من التصورات البديلة. التي تسعي إلي الخروج بقرارات مستهدية تحمل في طياتها آفاق المستقبل من فرص وتحديات في الفترة القادمة.

٥- المسار الخامس:-

ويتمـــثل فـــي ضرورة وجود علاقة متوازنة بين كل من الدولة بكافة مؤسساتها التشـــريعية أو التنفـــيذية وما يتبعها من مؤسسات اقتصادية واجتماعية وثقافية والمجتمع المدني الذي يتمثل في كافة الفئات الاجتماعية بكل شرائحها الاجتماعية والطبقية وكذلك القطاع الخاص وما يمثل من إسهامات تحتاج إلي الكثير من التفعيل في تطوير البنية الإنتاجية والاقتصادية وهذا مـــن خـــلال آليات تشريعية ورقابية تهدف إلي عمل توازن بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخـــاص من أجل تحقيق التنمية والإسهام في بناء استراتيجية تنموية تسهم بشكل فعال في إقامة الدولة الحديثة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

* **توصيات الدراسة:**

١- ان الـثقافة الوطنـية فـي ظـل العولمة ليست بالضرورة عاجزة مجردة من العناصر الدفاعـية بـل ان الـتحديات التي تستثيرها العولمة يمكن ان تحفز الثقافة الوطنية علي مواجهتها من خلال التسلح بوسائل وأساليب جديدة.

٢- ضـرورة تلبية الاحتياجات الشعبية الأساسية من خلال إعادة هيكلة العديد من القطاعات الاقتصـادية كما تري عينة البحث بنسبة ٤٩% بما يحقق قدرات انتاجية أفضل كل ذلك يـتم فـي ضـوء رفع قيمة العمل المنتج وما يرتبط بها من تحقيق يتم الانتماء والولاء والتكامل القومي لتحقيق التنمية الشاملة.

٣- ضـرورة صـياغة مـنظومة متكاملة لاستراتيجية مصرية قومية من أجل إعادة هيكلة تأهـيل الدولة المصرية وتعبئة قدراتها المادية والمعنوية بما يؤدي الي زيادة قدرة مصر علي الاستجابة لتحديات العولمة.

٤- ضـرورة صياغة خيارات مستقبلية تضع تصورات بديلة لحركة المجتمع المصري في كافـة المجالات وعيل رأسها النواحي الاقتصادية من خلال إستراتيجيات متكاملة تسعي للخـروج بقرارات هادفة تحمل في طياتها آفاق المستقبل من فرص وتحديات في الفترة القادمة.

٥- ضـرورة وجـود علاقـة مـتوازنة بين كلاً من الدولة بكافة مؤسساتها وما يتبعها من مؤسسـات اقتصـادية واجتماعية وثقافية والمجتمع المدني بكل فئاته الاجتماعية وكذلك القطـاع الخاص وما يمثل من إسهامات تحتاج الي الكثير من التفصيل في التطوير البنية الإنتاجية والاقتصادية.